

رئائن بالجمه ولاتير



الثمن ١٥ جنيها

السنة ١٩٧ه الصادر في يوم الخميس ٨ صفر سنة ١٤٤٥ الموافق (٢٤ أغسطس سنة ٢٠٢٣)

العدد ۱۸٦ (تابع)

محتويات العدد

قسرارات

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٣

بتاریخ ۲۰۲۳/۷/۲۶

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار المعايير المصرية للتقييم المالى للمنشآت

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لـسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنه ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؟

وعلى قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لـسنة ٢٠١٧ بــشأن إصـــدار المعـــايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٦٦ ؟

قـــرر: (المادة الأولى)

يُضاف تعريف جديد «الشركات الناشئة» إلى التعريفات الواردة بالجزء الخاص بـ (مقدمة ونطاق التطبيق/ ٣- مفاهيم وتعريفات) المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه، نصه الآتي:

• الشركات الناشئة: هى شركات ذات تاريخ تشغيلى قصير وغالبًا ما تكون حديثة الإنشاء وفى طور النمو والبحث عن الأسواق، وبعضها يعتمد على التكنولوجيا لابتكار أشياء جديدة، وتبدأ فى كثير من الأحيان برأس مال منخفض وتكاليف مرتفعة مع مرحلة الإنشاء، وتواجه تحديات عديدة فى بداياتها للحصول على التمويل اللزم لتتمية حجم عملياتها وتوسعة وجودها فى السوق.

وتظهر الحاجة إلى تقييم الشركات الناشئة من أجل زيادة رؤوس الأموال حسب مرحلة النمو التي تمر بها الشركة ، حيث يحتاج المستثمرون الرئيسيون سواء الحاليون أو المرتقبون لتقييم استثماراتهم في ضوء اختلاف العائد والمخاطر حسب كل مرحلة من مراحل نمو الشركة الناشئة .

(المادة الثانية)

تُضاف حالة جديدة إلى نهاية الحالات الواردة بنطاق تطبيق معايير التقييم المالى الواردة بالجزء الخاص ب (مقدمة ونطاق التطبيق / ٢- نطاق التطبيق وفقًا للتشريعات المصرية المنظمة لسوق المال) المرفقة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم السنة ٢٠١٧ المشار إليه ، نصها الآتى :

تسرى معايير التقييم المالى على كافة الحالات التى يتطلب فيها قانون سوق رأس المال أو لائحته التنفيذية أو قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية إجراء عملية تقييم للشركات أو الأوراق المالية أو غيرها من الأصول التى تتخذ شكل منشأة أو مشروع، وبصفة خاصة في الحالات التالية:

......

حالات تنفيذ عمليات نقل ملكية الأسهم أو الحصص أو زيادات رؤوس الأموال أو إصدار أدوات التمويل القابلة للتحول إلى أسهم في الشركات الناشئة وفقًا لاتفاقيات المساهمين بالشركات الناشئة ، وذلك في حالة قيام الشركات والجهات التي تمارس نشاط رأس مال المخاطر بالاستثمار في الشركات الناشئة من خلال أدوات التمويل القابلة للتحول إلى ملكية أسهم (Convertible Instruments) .

(المادة الثالثة)

تستبدل عبارة «مناهج وأساليب التقييم المالي المتعارف عليها للسركات ذات التاريخ والتي زاولت النشاط» بعبارة «مناهج وأساليب التقييم المالي المتعارف عليها» الواردة بالبند «٢» من المعيار (سادسًا: معيار مناهج وأساليب التقييم المالي) المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

تضاف فقرة جديدة تالية للفقرة الرابعة من المعيار (سادسًا: معيار مناهج وأساليب التقييم المالي/ ١- مقدمة) المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه ، نصها الآتى:

(سادساً : معيار مناهج وأساليب التقييم المالي / ١ - مقدمة - فقرة تالية للفقرة الرابعة) :

ويلزم عند التقييم المالى للشركات الناشئة مراعاة القيام بتحليل أولى لكل من العوامل المادية وغير المادية لكل حالة، لاختلاف الأهمية النسبية لكل عامل منها باختلاف القطاعات التى تتمى إليها الشركة محل التقييم، كما يلزم دراسة أشر تلك العوامل على الشركة محل التقييم وكذلك على قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المرتقبة مستقبلاً.

(المادة الخامسة)

يُضاف بند جديد برقم «٣» إلى نهاية المعيار (سادسًا: معيار مناهج وأساليب التقييم المالي) المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لـسنة ٢٠١٧ المـشار إليـه، نصمه الآتى:

(٣) مناهج وأساليب التقييم المالى للشركات الناشئة (مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد - ما قبل المبيعات):

طريقة رأس مال المخاطر:

تستخدم هذه الطريقة لتقييم الشركات الناشئة في مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد ، وتقوم على أساس افتراض عدة عوامل منها ؛ قيمة الشركة عند التخارج بعد عدة سنوات، وتحديد العائد المتوقع على الاستثمار (معامل تكلفة رأس مال المخاطر) ، وكذا حساب نسبة المستثمر عند التخارج ، ثم تحديد النسبة التي سيحصل عليها بمراعاة التخفيض المتوقع لحصته في ضوء ما تسفر عنه زيادة رؤوس الأموال المستقبلية ، ويتوصل من خلال ذلك إلى تقييم ما بعد زيادة رأس المال أو التمويل المتحصل عليه ، ثم يخصم مبلغ الاستثمار المحصل في الزيادة الأولى للوصول إلى تقييم ما قبل الاستثمار .

ويندرج تحت هذه الطريقة عدة أساليب للتقييم ، ومنها على سبيل المثال:

الطريقة الأساسية لرأس المال المخاطر (Standard VC) .

الطريقة المعدلة لرأس المال المخاطر (Modified VC) .

وتخضع الشركات المشار إليها (بعد تحقيق الإيراد - تحقيق المبيعات) المعمول بها في شأن الشركات ذات التاريخ والتي زاولت النشاط.

(المادة السادسة)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من الملحق «أ»: مناهج وأساليب التقييم المختلفة المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه ، نصه الآتى:

(الملحق "أ" مناهج وأساليب التقييم المختلفة / الفقرة الأولى):

يتم اختيار مناهج وأساليب التقييم المناسبة لعملية التقييم وفقًا للأسس الواردة ضمن (معيار مناهج وأساليب التقييم) المنصوص عليها بهذه المعايير، ووفقًا لمفهوم عملية التقييم يمكن تقسيم مناهج تقييم المنشآت الأكثر استخدامًا إلى:

١ - مناهج الشركات ذات التاريخ والتي زاولت النشاط:

أولاً - منهج الدخل .

ثانيًا - منهج السوق.

ثالثًا - منهج الأصول .

رابعًا - تجميع الأجزاء المكونة للمنشأة .

٢ - مناهج تقييم الشركات الناشئة (مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد - ما قبل المبيعات):

طريقة رأس المال المخاطر .

(المادة السابعة)

يُضاف منهج جديد بعنوان (خامسًا: منهج تقييم الشركات الناشئة «مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد – ما قبل المبيعات» إلى نهاية (الملحق «أ»: مناهج وأساليب التقييم المختلفة) المرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ المشار إليه ، نصه الآتى:

خامسًا - منهج تقييم الشركات الناشئة (مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد - ما قبل المبيعات):

يستخلص هذا المنهج قيمة المنشأة محل التقييم من القيمة المتوقعة للشركة في تاريخ التخارج المخطط للمستثمر (Exit Value) اعتمادًا على العائد المتوقع على الاستثمار (معامل تكلفة رأس المال).

ويجب عند استخدام تلك الطريقة في تقييم الشركات الناشئة مراعاة أربعة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي:

(Exit Valuation): عيمة التخارج - ١

هى القيمة المستقبلية والمتوقعة للشركة الناشئة وقت التخارج سواء عن طريق طرح أسهم الشركة الناشئة بالبورصة أو عن طريق بيعها إلى أحد المستثمرين الاستراتيجيين ضمن صفقة استحواذ ، ويتم تحديد قيمة التخارج (Exit Valuation) عن طريق أي من المنهجين : منهج الدخل (Income Approach) أو منهج السوق (Market Approach) والواردين بهذه المعايير .

: (Target Multiple of Money-M) مضاعف الاستثمار المستهدف

يتم تقدير مضاعف الاستثمار المستهدف عن طريق إحدى الطريقتين الآتيتين:

ا - بشكل مباشر (مضاعف استثمار يبلغ xx مرات بنهاية فترة الاستثمار) .

۲ - عن طريق حساب العائد المستهدف عند التخارج (Target Return at Exit) وذلك على النحو الآتي:

(P) أولاً – يتم حساب القيمة المتوقعة عند التخارج = قيمة التخارج * احتمالية نجاح الشركة (P) Expected Value of Exit= Exit Valuation * P

P= probability of Success

ويتم وضع احتمالية النجاح وفقًا لما يتضمنه الاستثمار في الـشركات الناشئة من مخاطرة، حيث يتم أخذ الاستثمارات الناجحة فقط في الاعتبار عند حساب العائد المتوقع.

ثانيًا – حساب القيمة المخصومة عند التخارج = القيمة المتوقعة عند التخارج * (١/ (+١ معامل تكلفة رأس المال المستخدم في الشركة الناشئة) .

معامل تكلفة رأس المال هو العائد الذى يطلبه المستثمرون أو أصحاب رؤوس الأموال بالسوق فى مقابل المساهمة بها فى تمويل الاستثمار والذى غالبًا ما يكون أعلى من معدل خصم المنشآت ذات الأداء التاريخى .

Present Discounted Value at Exit Expected Value of Exit / (1+Rvc) T و T بمثل معامل الخصم الفعال للقيمة عند التخارج . T

^ (السنتمار المستهدف (M) = (M) = (M) معامل تكلفة رأس المال) معدد السنوات / احتمالية نجاح الشركة (M) .

رابعًا - تحويل مضاعف الاستثمار المستهدف الى عائد سنوى مستهدف (Target Return) وذلك من خلال ۱/M .

: (Retention Percentage) نسبة الاحتفاظ

حيث ينطوى الاستثمار في الشركات الناشئة على تدفقات نقدية سالبة خلال الفترة الأولى من عمر الاستثمار في الشركة، مما يستلزم سعى الشركة الناشئة نحو إصدار أدوات مالية كأسهم أو (Convertible Notes) للحصول على تمويل بخلاف الإصدارات الأولى، مما ينتج عنه تقليل نسب مساهمة مساهمي الإصدارات الأولى، وعليه فإن نسبة الاحتفاظ تشير إلى نسبة الأسهم التي احتفظ بها المساهم الأصلى بعد إصدار شرائح أخرى من زيادات رؤوس الأموال.

مثال: خلال الإصدارات الأولى لتمويل الشركة استحوذ مستثمر (أ) على (٥) مليون سهم من إجمالى (٢٠) مليون سهم من أسهم الشركة الناشئة بنسبة (٢٠٪)، وخلال الشريحة الثانية من التمويل تم زيادة رأس مال الشركة وأسهمها ليبلغ (٢٥) مليون سهم، لتقل نسبة مساهمة المساهم (أ) من (٢٥٪) طبقًا للشريحة الأولى الي (٢٠٪) طبقًا للشريحتين الأولى والثانية ليصبح معدل الاحتفاظ بالأسهم (٢٠٪) طبقًا للشريحتين الأولى والثانية ليصبح معدل الاحتفاظ بالأسهم (٢٠٪) = (٣٠٪) مما يعنى أنه بعد شريحتين من زيادة رأس المال احتفظ المستثمر بنسبة (٨٠٪) من مساهمته المبدئية خلال المرحلة الأولى بالشركة، (وإثر ذلك يتم حساب قيمة الاستثمار في حدود كل من قيمة الاستثمار ما قبل الشريحة الثانية وما بعدها).

٤ - توصية الاستثمار (Investment Recommendation)

يجب أن يتم مقارنة قيمة الاستثمار في الشركة الناشئة خلال المرحلة الأولى بالقيمة الحالية عند التخارج أخذًا في الاعتبار معدل الاحتفاظ بالأسهم ونسبة المساهمة الحالية كالآتي:

إجمالي تقييم الـشركة = (القيمـة المتوقعـة المخـصومة عنـد التخـارج) * (نسبة الاحتفاظ / مضاعف الاستثمار المستهدف) (M) .

ويوجد منهجان لطريقة رؤوس أموال المخاطر كما يلى:

۱- الطريقة الأساسية لرأس المال المخاطر (Standard VC):

يعد استخدام تلك الطريقة مناسبًا عند تقييم الـشركات ذات التاريخ التشغيلى القصير وغالبًا ما تكون حديثة الإنشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق وفي طور تحقيق تدفقات نقدية سالبة.

ويتم التقييم بالطريقة الأساسية لرأس المال المخاطر (Standard VC) على أساس الخطوات الآتية:

١- تحديد مبلغ الاستثمار المراد ضخه في الشركة .

۲- تقدير قيمة التخارج (Exit Valuation) ويتم تحديد تلك القيمة عن طريق أى
من المنهجين : منهج الدخل (Income Approach) أو منهج السوق (Market Approach) .

M Target Multiple of Money) ، وكذا $-\pi$ المستهدف (M Target Multiple of Money) ، وكذا الله العائد السنوى المستهدف (1/M) .

2- تقدير نسبة الاحتفاظ (Retention Percentage) المطلوبة لتحقيق تخارج ناجح (Successful Exit) بعد الأخذ في الحسبان التخفيض المتوقع لحصة المستثمر خلال الجولات الاستثمارية المستقبلية.

تقدير التقييم الإجمالي للشركة الناشئة، والذي يمثل القيمة المتوقعة المخصومة عند التخارج)* نسبة الاحتفاظ/مضاعف الاستثمار المستهدف) (M).

· (Proposed Percentage) حديد نسبة الملكية المقترحة للمستثمر - تحديد نسبة

V- تقدير التقييم الجزئى = (Partial Valuation) إجمالي تقييم الشركة * النسبة المقترحة للمستثمر (percentage proposed) .

. (Investment Recommendation) - إصدار توصية الاستثمار

و لا تعد تلك الطريقة مناسبة لتقييم الشركات ذات التاريخ التشغيلي والتي تحقق أرباح، وتحقق تدفقات نقدية حرة موجبة .

٢ - الطريقة المعدلة لرأس المال المخاطر (Modified VC) :

وتختلف طريقة رأس مال المخاطر المعدلة (Modified VC) عن الطريقة التقليدية من حيث التقدير الصريح لأتعاب الإدارة (management fees) والفوائد المحملة (M)، (Carried Interest) التي تفترض الطريقة التقليدية تضمينه بمضاعف الاستثمار (M)، ويعد استخدام الطريقة المعدلة لرأس المال المخاطر VC مناسبًا عند تقييم الاستثمارات في الشركات الناشئة ورأس المال المخاطر والتي تكون عادة في حيازة صناديق الملكية الخاصة من خلال الأدوات المالية والاستثمارات الأخرى في هذه الصناديق.

وتتبع فيها الخطوات التالية:

- ١- تحديد مبلغ الاستثمار المراد ضخه في الشركة .
 - تقدير قيمة التخارج (Exit Valuation) .
- . (M Target Multiple of Money) تقدير مضاعف الاستثمار المستهدف
- 2- تقدير نسبة الاحتفاظ بالأسهم (Retention Percentage) المطلوبة لتحقيق تخارج ناجح (Successful Exit) .
 - ٥- تقدير التقييم الإجمالي للشركة الناشئة .
 - 7- تحديد نسبة الملكية المقترحة للمستثمر (Proposed Percentage) .
 - V− تقدير التقييم الجزئي = (Partial Valuation)
 - إجمالي تقييم الشركة * النسبة المقترحة للمستثمر (Proposed Percentage) .
 - وهنا يتم تقسيم التقييم الجزئي إلى عنصرين :
 - (أ) التقييم الخاص بنصيب الشريك المتضامن (General Partner) .
- (ب) التقييم الخاص بالشريك المحدود (Limited partner)، وهو الشريك المساهم في رأس مال الشركة والذي لا يكون مسئولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في الشركة أو ما التزم بدفعه للشركة.

المحدود (Limited Partner Costs) وهي تمثل المحدود (Limited Partner Costs) وهي تمثل التكلفة الإجمالية للاستثمار للشريك المحدود (LPs) .

ويتم تقدير تكلفة الشريك المحدود (LP) = (رأس المال الملزم/ رأس المال الاستثمارى) \times قيمة الاستثمار .

LP Costs = Committed Capital/ Investment Capital * Required Investment

9 - <u>تقدير النسبة الخاصة بنصيب الشريك المت</u>ضامن (General Partner-GP) والتي تتمثل في :

نسبة الشريك المتضامن = الفوائد المحملة / إجمالي التوزيعات.

نسبة الفوائد المحملة * (مضاعف القيمة الاستثمارية * رأس المال الاستثماري أو إجمالي رأس المال) / مضاعف القيمة الإجمالية * رأس المال المستثمر) . مضاعف القيمة الإجمالية هو (إجمالي التوزيعات / رأس المال المستثمر) .

· ا - تقدير قيمة استثمار الشريك المحدود (LPs Valuation) .

= تقييم الشريك المحدود = (١-٪ الشريك المتضامن) * التقييم الجزئي .

1 1 - تقديم توصية الاستثمار من خلال مقارنة تقييم قيمة استثمار الشريك المحدود مقارنة بما تحمله من تكاليف .

الاعتبارات العامة بتقييم الشركات الناشئة ما قبل مرحلة تحقيق الإيراد:

يلزم عند التقييم المالى للشركات الناشئة بمرحلة ما قبل مرحلة تحقيق إيراد مراعاة القيام بتحليل أولى لكل من العوامل المادية وغير المادية لكل حالة ، وذلك لاختلاف الأهمية النسبية لكل عامل منها باختلاف القطاعات التي تنتمي إليها الشركة محل التقييم ، ثم دراسة أثر تلك العوامل على الشركة محل التقييم وكذلك على قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المرتقبة مستقبلاً، وتتمثل تلك العوامل فيما يلى :

- ١ غرض الشركة .
- ٢ وضع الشركة الحالى .
- ٣- كفاءة الإدارة وخبرتها في النشاط ومؤهلات فريق العمل.

- ٤- السوق الذي تعمل به الشركة والخصائص الفنية والمؤشرات الخاصة به .
 - ٥- خصائص المنتج سواء سلعة أو خدمة .
 - ٦- المميزات التنافسية للشركة .
 - ٧- التكنولوجيا المستخدمة.
 - ٨- مرحلة التمويل التي تمر بها الشركة .

حيث يؤدى تحليل هذه العوامل ودراسة أثرها إلى الفهم الجيد والكامل لطبيعة ونشاط الشركة ، وكذلك إمكانية تقييم المخاطر المرتبطة ، أخذا في الاعتبار أن طبيعة تلك العوامل تختلف من صناعة إلى أخرى. وجدير بالذكر إن اختلاف مرحلة التمويل (financing stage) قد يؤدى إلى تغليب بعض العوامل من حيث الأهمية النسبية على العوامل الأخرى، هذا فضلاً عن أن بعض الشركات الناشئة قد تتأثر بعامل أو أكثر بدرجة أكبر من باقى العوامل وبالتالى يلزم أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند التقييم .

(المادة الثامنة)

يرفق بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ المـشار إليـه، ملحـق (ب) يتضمن أمثلة تطبيقية لمنهج تقييم الشركات الناشئة «مرحلة ما قبل تحقيـق الإيـراد - ما قبل المبيعات» .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الالكتروني للهيئة والبورصة المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

د/ محمد فرید صالح

ملحق رقم (ب)

أمثلة تطبيقية لمنهج تقييم الشركات الناشئة "مرحلة ما قبل تحقيق الإيراد - ما قبل المبيعات"

مثال أول تطبيقى:

شركة "أ.ب.ج" شركة ناشئة رأس مالها الحالى موزع على (١٠) مليون سهم أسمى عادى ويرغب أحد المستثمرين بالاستثمار المبدئى فى تلك الشركة كشريحة أولى بمبلغ (٦) مليون جنيه موزع على عدد (٥) مليون سهم ممتاز قابلة للتحول لأسهم عادية ليصبح إجمالي عدد الأسهم بعد التحويل عدد (١٥) مليون سهم .

يتوقع المستثمر احتمالية النجاح لشركة (أب ج) (P) بنسبة (٣٠٪) عند التخارج بعد (٥) سنوات (نهاية فترة الاستثمار).

_ فما هي توصية الاستثمار (Investment Recommendation) ؟

لتقييم جدوى الاستثمار من عدمه يجب إتباع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى - تحديد مبلغ الاستثمار المطلوب والبالغ (٦) مليون جنيه في تلك الحالة .

الخطوة الثانية - تم افتراض قيمة التخارج (Exit Valuation) بمبلغ (٣٠٠) مليون جنيه باستخدام أى من الطريقتين (طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، وطريقة المضاعفات) بافتراض طرح الشركة بالبورصة أو من خلال مستثمر استراتيجي .

الخطوة الثالثة – تقدير مضاعف الاستثمار المستهدف (M) بافتراض معامل تكلفة رأس مال المخاطر RVC بنسبة (١٥٪) واحتمالية نجاح نسبة (٣٠٪) .

مضاعف الاستثمار المستهدف (M) Target Multiple مضاعف الاستثمار المستهدف (P) عدد السنوات / احتمالية نجاح الشركة (P) .

= (۱ + ۱۰,۱ مرة / ۳,۲ = ۲,۲ مرة

الخطوة الرابعة – افتراض نسبة احتفاظ (Retention Percentage) تبلغ (٥٠٪) وذلك بالاعتماد على خبرات المستثمر (أ) من خلال تحليل عمليات تخارج مثيلة .

الخطوة الخامسة – تقدير التقييم الإجمالي للشركة = القيمة المتوقعة المحصومة عند التخارج* (نسبة الاحتفاظ/ مصاعف الاستثمار المستهدف) 7.7 مليون جنيه .

الخطوة السادسة – حساب نسبة الملكية المقترحة للمستثمر (Proposed Percentage): عدد أسهم الشريحة الأولى للاستثمار / إجمالى عدد أسهم الشركة (أ ب ج) بعد تحويل الأسهم الممتازة.

= ٥ مليون سهم / ١٥ مليون سهم = ٣٣,٣٣٪

الخطوة السابعة - تقدير التقييم الجزئي = إجمالي تقييم الشركة * نسبة الملكية المقترحة للمستثمر .

= ۲۲,۳۹ ملیون جنیه * ۳۳,۳۳٪ = ۷,٤٦ ملیون جنیه .

الخطوة الثامنة - إصدار توصية الاستثمار (Investment Recommendation) .

حيث تجاوز التقييم الجزئى للشركة البالغ (٧,٤٦) مليون جنيه لمبلغ الاستثمار الأولى والبالغ (٦) مليون جنيه، يوصى بالاستثمار في الشركة (أ ب ج) .

مثال ثاني تطبيقي:

استكمالا للمثال الأول للاستثمار بشركة (أبج).

تم افتراض رأس مال مخصص للاستثمار يبلغ (١٠٠) مليون جنيه .

مصاریف سنویة تبلغ (۲٪) لمدة (۱۰) سنوات لتبلغ إجمالی المصاریف مبلغ (۲۰) ملیون جنیه .

رأس مال متاح للاستثمار يبلغ (٨٠) مليون جنيه .

الخطوة التاسعة - تقدير التكلفة الخاصة بالشريك المحدود (Limited Partner Cost) =

= رأس المال المخصص للاستثمار / رأس المال المتاح للاستثمار) * قيمة الاستثمار المبدئي .

(۱۰۰ ملیون جنیه / ۸۰ ملیون جنیه) * (۱) ملیون جنیه – (۷٫۵ ملیون جنیه)

الخطوة العاشرة - تقدير النسبة الخاصة بنصيب الشريك المدير (General Partner - GP) والتي تتمثل في :

نسبة الشريك المدير = الفوائد المحملة / إجمالي التوزيعات .

= نسبة الفوائد المحملة * (مضاعف القيمة الإجمالية * رأس المال الاستثمارى - رأس المال المخصص للاستثمار) / مضاعف القيمة الإجمالية * رأس المال المستثمر

حساب نسبة الفوائد المحملة = إجمالي الفوائد السنوية / رأس المال المخصص للاستثمار (أو رأس المال المتاح للاستثمار بحسب سياسة الصندوق) .

= (۲۰) مليون جنيه / (۱۰۰) مليون جنيه .

(%Y·) =

- افتراض معامل القيمة الإجمالية ب (٢,٥) مرة .

و علیه یمکن حساب نسبة الشریك المدیر = (٠, ١) * ((٥, ١))*(٨٠) ملیـ ون جنیــه – $(\cdot \cdot \cdot) * (\cdot) * (\cdot \cdot) * (\cdot) * ($

الخطوة الحادية عشرة - تقدير قيمة استثمار الشريك المحدود (LPs Valuation):

- = (١- ٪ نسبة الشريك المدير) * التقييم الجزئي .
 - = (۱ ۱ ,۱) * (۷,٤٦) مليون جنيه .
 - = (٦,٧١) مليون جنيه .

الخطوة الثانية عشرة – إصدار توصية الاستثمار يتم بعد مقارنة قيمة استثمار الشريك المحدود والبالغ ٦,٧١ مليون جنيه بتكلفة الاستثمار للشريك المحدود والبالغ ٧,٥ مليون ومن ثم فإن التكلفة تتجاوز قيمة الاستثمار وعليه يتعين رفض الاستثمار .

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣

بتاریخ ۲۰۲۳/۷/۲۹

بشأن نسبة أقساط التمويل إلى دخل العميل في نشاط التمويل الاستهلاكي مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق و الأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ ؛ وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٦ ؛

قـــرر: (المادة الأولى)

تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بألا يتجاوز إجمالي أقساط التمويل الشهري المعميل نسبة (٥٠٪) من مجموع دخله الشهري .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية .

رئيس مجلس إدارة المالية المالية

د/ محمد فريد صالح

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

V.9 - 7.77/A/75 - 7.77 / 701A0